إجراءات الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية

اللواء المدرس الدكتور
مهدي كريم علي الشمري
وزارة الداخلية /عضو هيئة تدريسية / كلية الشرطة والمعهد العالي للتطوير الأمني والاداري
MAHDI002919@GMAIL.GOM

Criminal Proceedings in Traffic Offenses

Major General Dr. Mahdi Karim Ali Al-Shammari
Ministry of Interior / Faculty Member / Police College and Higher Institute for Security and Administrative Development

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل إجراءات الدعوى الجزائية المتعلقة بالجرائم المرورية من منظور قانوني وإجرائي شامل، حيث تعد هذه الإجراءات الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة والردع في المجتمعات الحديثة، وتركز الدراسة على استعراض الجوانب القانونية التي تنظم هذا النوع من الجرائم مع تسليط الضوء على آليات التحقيق والمحاكمة والتنفيذ، كما تسعى إلى كشف التحديات التي تواجه السلطات القضائية والتنفيذية في تطبيق هذه الإجراءات بكفاءة، مثل تعقيد الإجراءات القانونية، وطول أمد المحاكمات، وعدم كفاية الوعي المجتمعي بالقوانين المرورية.

علاوة على ذلك، يستعرض البحث الإطار القانوني المحلي والدولي الذي ينظم الجرائم المرورية، مع مقارنة الأنظمة القانونية بين بعض الدول لتحديد أفضل الممارسات، كما يطرح البحث حلولاً وتوصيات عملية لتحسين كفاءة النظام القضائي والتشريعات المتعلقة بالمرور بما يحقق الوقاية من الجرائم المرورية ويحد من آثارها السلبية على الأفراد والمجتمع، ويعتمد البحث على تحليل النصوص القانونية، والقرارات القضائية، والآراء الفقهية لتقديم صورة شاملة ومتكاملة حول الموضوع.

الكلمات المفتاحية: الدعوى الجزائية، الجرائم المرورية، القانون الجنائي، التشريعات المرورية، التحقيق الجنائي، القضاء المروري، التشريعات الدولية.

Abstract

This research aims to study and analyze the procedures of criminal lawsuits related to traffic offenses from a comprehensive legal and procedural perspective. These procedures form the cornerstone for achieving justice and deterrence in modern societies. The study focuses on reviewing the legal aspects that regulate such crimes, highlighting mechanisms for investigation, trial, and enforcement. It also seeks to uncover the challenges faced by judicial and executive authorities in efficiently implementing these procedures, such as the complexity of legal processes, prolonged trial durations, and insufficient public awareness of traffic laws.

Moreover, the research examines the local and international legal frameworks governing traffic offenses, comparing legal systems in various countries to identify best practices. The study proposes

practical solutions and recommendations to enhance the efficiency of judicial systems and traffic-related legislation, aiming to prevent traffic offenses and mitigate their negative impact on individuals and society. The research relies on analyzing legal texts, judicial rulings, and jurisprudential opinions to provide a comprehensive and integrated view of the subject.

Keywords: Criminal lawsuits, traffic offenses, criminal law, traffic legislation, criminal investigation, traffic judiciary, international legislation.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد، فإن الله سبحانه وتعالى قد خلق كل شيء بقدر، وجعل للإنسان السمع والبصر والفؤاد ورتب عليه مسؤوليات في الدنيا والآخرة، حيث قال عز وجل: (إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء: ٣٦). وقد اتفقت الأديان السماوية والقوانين الوضعية على حق الإنسان في الحياة والسلامة البدنية، وحمايته من أي اعتداء، كما جاء في قوله تعالى :(وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ) (الإسراء: ٣٣). وإن تطور الحياة البشرية من الحياة البدائية إلى الحياة العصرية قد حمل معه إنجازات وابتكارات عظيمة جعلت حياة الإنسان أكثر راحة ورفاهية، ومن بين تلك الابتكارات، السيارة، التي تعد وسيلة نقل أساسية في حياتنا اليومية، ولكنها أيضًا أصبحت مصدرًا لحوادث المرور التي تحمل في طياتها مآسي اجتماعية وخسائر اقتصادية كبيرة. تعد حوادث المرور من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات الحديثة، حيث تحصد أرواح الملايين سنويًا وتترك وراءها إصابات دائمة وأضرارًا مادية ونفسية جسيمة. ولا تقتصر آثارها على الأفراد فحسب، بل تمتد إلى الاقتصاد الوطني والنظام الصحي، مما يجعلها قضية عالمية تستدعي دراسة متأنية ووضع حلول فعالة

مشكلة البحث:

تعد حوادث المرور من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤرق المجتمعات المعاصرة لما لها من آثار مدمرة على الأفراد والمجتمعات على حد سواء، فقد أضحت هذه الظاهرة مصدر قلق عالمي، إذ إنها لا تقتصر على خسائر الأرواح والإصابات الجسدية فحسب، بل تمتد آثارها إلى خسائر اقتصادية كبيرة، تُثقل كاهل الدول والأسر على حد سواء، فوفقًا لتقارير منظمة الصحة العالمية، تُعتبر حوادث المرور السبب الرئيسي للوفيات بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا، لذا فإن إن خطورة المشكلة لا تكمن فقط في حجم الخسائر البشرية والمادية، بل في التعقيد الذي يكتنف معالجة قضايا الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية المتعلقة بها، وتتضح المشكلة بشكل أكبر في الدول النامية، حيث تفتقر الأنظمة القانونية والإدارية إلى التكامل الذي يضمن تطبيق القانون بشكل فعّال، وتشير بعض الدراسات إلى أن القصور في البنية التحتية للطرق، وضعف التوعية المرورية.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: **ما مدى كفاءة وفعالية إجراءات الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية في تحقيق العدالة والردع؟**

أسئلة البحث:

ومن التساؤل الرئيسي تتفرع مجموعة تساؤلات فرعية:

١. ما مفهوم الجرائم المرورية، وما أهميتها في التأثير على المجتمع؟

٢. ما هي مراحل الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية؟

٣. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الإجراءات الجزائية على الجرائم المرورية؟

٤. ما هي الحلول الممكنة لتحسين التشريعات والإجراءات المتعلقة بالجرائم المرورية؟

أهمية البحث:

- يساهم البحث في تعزيز الفهم النظري لقضايا الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية المتعلقة بها من خلال تقديم دراسة تحليلية تستند إلى القوانين والتشريعات المعمول بها.
- يُعد البحث إضافة علمية للمكتبة القانونية من خلال تناول موضوع يمسّ جانبًا حيويًا من حياة الأفراد والمجتمعات.
- يثري النقاش الأكاديمي حول الإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم المرورية، مع التركيز على الحالة الجزائية، مما يفتح المجال لدراسات مستقبلية مقارنة أو تطبيقية.

اهداف البحث:

.

- توضيح المفهوم العام للجرائم المرورية وأهميتها من خلال تحليل أنواعها وأثرها على الأفراد والمجتمع.
- دراسة الطبيعة القانونية للإجراءات الجزائية وتحديد مدى ارتباطها بمكافحة الجرائم المرورية.
- تسليط الضوء على التحديات القانونية والإجرائية التي تعيق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية.
- تقديم مقترحات وحلول لتطوير التشريعات المرورية وتحسين الممارسات العملية للإجراءات الجزائية.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على منهجية علمية تستهدف دراسة وتحليل إجراءات الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية بشكل عام، ويستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الإجراءات الجزائية المتعلقة بالجرائم المرورية، من خلال دراسة النصوص القانونية والتشريعات الدولية ذات الصلة، كما يتم تحليل القرارات القضائية والأحكام التي تعالج هذه الجرائم لتوضيح الممارسات العملية ومدى انسجامها مع تحقيق العدالة.

هيكل البحث:

المبحث الأول: الجرائم المرورية – المفهوم والأهمية

- **المطلب الأول: مفهوم الجرائم المرورية وانواعها**
  - الفرع الأول: تعريف الجرائم المرورية
  - الفرع الثاني: أنواع الجرائم المرورية
- **المطلب الثاني: العلاقة بين الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية**
  - الفرع الأول: الأساس القانوني للإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية
  - الفرع الثاني: نطاق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية

المبحث الثاني: مراحل الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية

المطلب الاول المرحلة التحضيرية للدعوى الجزائية

- **الفرع الاول: جمع الأدلة والتحقيق الأولي**
- **الفرع الثاني: دور جهات الضبط القضائي في المرحلة التحضيرية**

المطلب الثاني: المرحلة الابتدائية للدعوى الجزائية

- **الفرع الاول: إحالة الدعوى إلى القضاء**
- **الفرع الثاني: المحاكمة الابتدائية في الجرائم المرورية**

الخاتمة، وتتضمن النتائج والتوصيات.

المراجع.

المبحث الأول: الجرائم المرورية – المفهوم والأهمية

المطلب الأول: مفهوم الجرائم المرورية وانواعها

من خلال هذا المطلب سيتم تسليط الضوء على مفهوم الجرائم المرورية وانواعها كما سنقوم بتوضيح أهمية تصنيف هذه الجرائم وذلك من خلال فرعين:

الفرع الأول: تعريف الجرائم المرورية

الجرائم المرورية هي الأفعال أو الإمتناعات التي تشكل انتهاكًا للقوانين واللوائح المنظمة لحركة المرور على الطرق، والتي تؤدي إلى تعريض حياة الأفراد والممتلكات للخطر وتتراوح هذه الجرائم بين المخالفات البسيطة، مثل تجاوز السرعة المحددة، إلى الجرائم الجسيمة التي قد تتسبب في إصابات بليغة أو وفيات، مثل القيادة تحت تأثير الكحول أو التسبب في حادث مروري قاتل (العامري، ٢٠٢٠).

وتعتبر الجرائم المرورية من القضايا التي تحظى باهتمام كبير من قبل الجهات التشريعية والتنفيذية، نظرًا لما تسببه من خسائر بشرية ومادية وتختلف طرق تصنيفها والعقوبات المقررة لها وفقًا للتشريعات المعمول بها في كل دولة، حيث تسعى الأنظمة القانونية إلى فرض عقوبات رادعة بهدف تقليل معدل هذه الجرائم وتحقيق السلامة المرورية (العساف، ٢٠١٩).

ويمكن تحديد مجموعة من الخصائص التي تميز الجرائم المرورية عن غيرها من الجرائم الجنائية، ومن أبرزها:

١-طابعها غير العمدي في الغالب :معظم الجرائم المرورية تحدث نتيجة الإهمال أو التقصير وليس بسبب نية إجرامية واضحة، مثل تجاوز الإشارة الحمراء أو السرعة الزائدة (الزهراني، ٢٠٢١).

٢-ارتباطها بالقواعد التنظيمية :تعتمد هذه الجرائم على القوانين المرورية واللوائح التنظيمية التي تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تهدف جميعها إلى تنظيم استخدام الطرق وضمان سلامة مستخدميها (المهنا، ٢٠١٨).

٣-إمكانية تسويتها عبر الغرامات المالية :في بعض الحالات، يمكن تسوية المخالفات المرورية عبر دفع غرامات مالية دون الحاجة إلى إجراءات قضائية مطولة، خاصة في الجرائم البسيطة مثل الوقوف في أماكن ممنوعة (السعدي، ٢٠١٧).

٤-تصاعدية العقوبات وفقًا لخطورة الجريمة :تتراوح العقوبات بين الغرامات المالية، وسحب رخصة القيادة، وحتى العقوبات السجنية في الجرائم الجسيمة مثل القيادة المتهورة والتسبب في وفاة شخص نتيجة حادث مروري (العامري، ٢٠٢٠).

ويختلف التعريف القانوني للجرائم المرورية من دولة إلى أخرى، لكنه غالبًا ما يستند إلى القوانين الجنائية أو التشريعات المرورية التي تحدد الأفعال المحظورة والعقوبات المترتبة عليها.

<u>تعريف الجرائم المرورية في القانون العراقي:</u>

في القانون العراقي، لم يرد تعريف الجرائم المرورية بشكل واضح لكن ذكرت المادة (٢٥) من قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩، انه يعاقب بغرامة مقدارها (٢٠٠٠٠٠) مئتا ألف دينار من ارتكب أي من الأفعال الآتية: .

أـ عدم الامتثال لإشارات المرور الضوئية أو إشارات رجل المرور التنظيمية.

ب ـ قيادة المركبة بإهمال ورعونة.

جـ . قيادة مركبة بسرعة تزيد على السرعة المقررة قانوناً.

د . مخالفة قواعد السير والمرور على الطريق السريع.

هـ . قيادة مركبة بصورة معاكسة لوجهة المرور المقررة من سلطات المرور.

وـقاد مركبته بدون لوحات تسجيل وتحجز العجلة لحين اكمال اللوحات.

ووفقًا لقانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩، فإن الجرائم المرورية تشمل مجموعة واسعة من الانتهاكات، ويتم تحديد العقوبات بناءً على خطورة الجريمة والنتائج المترتبة عليها فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٣٥ من القانون المذكور على معاقبة السائق الذي يقود المركبة برعونة أو تهور، مما يؤدي إلى إلحاق أذى جسيم بالأشخاص أو الممتلكات، بالحبس لمدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد عن سنتين، أو بغرامة مالية لا تزيد عن مليون دينار عراقي ، أو بكلتا العقوبتين (قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩).

ومن الجدير بالذكر أن الجرائم المرورية في التشريع العراقي تُعتبر من الجرائم غير العمدية، حيث تحدث نتيجة خطأ من السائق دون وجود نية إجرامية مسبقة، ويشمل هذا الخطأ صورًا متعددة، مثل الإهمال أو عدم الانتباه أو عدم مراعاة القوانين والأنظمة المرورية (نصوص ومواد قانون المرور العراقي، ٢٠٢٢).

بالإضافة إلى ذلك، يمنح القانون العراقي ضباط المرور صلاحيات قضائية لفرض الغرامات على المخالفات المرورية التي يتم ضبطها، وذلك بهدف تعزيز الالتزام بالقوانين المرورية وتقليل الحوادث على الطرق (قراءة قانونية في الجرائم المرورية، محاماة نت، ٢٠٢٣).

بصفة عامة، يهدف التشريع العراقي من خلال تحديد الجرائم المرورية والعقوبات المترتبة عليها إلى تنظيم حركة المرور، وضمان سلامة مستخدمي الطريق، وحماية الممتلكات العامة والخاصة من الأضرار الناجمة عن السلوكيات المرورية الخاطئة.

ويمكن القول ان تحديد مفهوم الجرائم المرورية يعتبر أمرًا ضروريًا لتطبيق القوانين بفعالية، حيث يساعد في الحد من المخالفات وتحسين مستوى السلامة على الطرق اذ تختلف التعريفات القانونية لهذه الجرائم باختلاف التشريعات الوطنية، إلا أنها تتفق جميعها على اعتبار الجرائم المرورية من المخالفات التي تستوجب تدخلًا قانونيًا رادعًا ومن خلال تصنيف الجرائم وتحديد معاييرها القانونية، يمكن وضع سياسات قانونية متكاملة تضمن الحفاظ على أرواح مستخدمي الطريق وتقليل الحوادث المرورية.

الفرع الثاني: أنواع الجرائم المرورية

تتنوع الجرائم المرورية وفقًا لخطورتها وطبيعة الفعل المخالف للقوانين، حيث تختلف العقوبات والإجراءات القانونية المتخذة بحق مرتكبيها بناءً على تأثيرها على السلامة العامة والمجتمع.

وكما ذكرنا لم يرد تعريف محدد لجرائم المرور في **قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩**، إلا أنه يمكن تصنيفها بشكل عام إلى ثلاثة أنواع رئيسية وفقًا لدرجة جسامتها والعقوبات المترتبة عليها، وتتفاوت هذه الجرائم من المخالفات البسيطة التي يعاقب عليها القانون بالغرامة، إلى الجرائم الأشد خطورة التي قد تصل عقوبتها إلى **السجن المؤبد أو الإعدام**، وفيما يلي تفصيل لأنواع الجرائم المرورية بحسب هذا القانون: (قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩)

١ –المخالفات المرورية

تشمل المخالفات المرورية الأفعال التي تنتهك القواعد المرورية دون أن تشكل خطرًا جسيمًا على السلامة العامة. أمثلة على ذلك:

أ–عدم ارتداء حزام الأمان أثناء القيادة :يُعتبر إجراءً وقائيًا مهمًا لتقليل الإصابات عند الحوادث. ويُعاقب عليه بغرامة مقدارها (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار عراقي وفقًا للمادة (٢٥/ثالثًا/هـ) من القانون .

ب–استخدام الهاتف المحمول أثناء القيادة :يؤثر على تركيز السائق ويزيد من احتمالية وقوع الحوادث. ويُعاقب

عليه بغرامة مقدارها (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار عراقي وفقًا للمادة (٢٥/ثانيًا/ب).

ج-الوقوف في أماكن غير مخصصة أو مخالفة لقواعد المرور :قد يسبب إعاقة لحركة السير. ويُعاقب عليه بغرامة مقدارها (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار عراقي وفقًا للمادة (٢٥/ثالثًا/أ).

د-تجاوز السرعة المحددة للطريق :من أكثر المخالفات شيوعًا وتؤدي إلى زيادة احتمالات وقوع الحوادث. ويُعاقب عليه بغرامة مقدارها (٢٠٠,٠٠٠) مائتا ألف دينار عراقي وفقًا للمادة (٢٥/أولًا/ج).

هـ-عدم الامتثال لإشارات المرور الضوئية أو اللوحات الإرشادية :قد يؤدي إلى وقوع تصادمات خطيرة. ويُعاقب عليه بغرامة مقدارها (٢٠٠,٠٠٠) مائتا ألف دينار عراقي وفقًا للمادة (٢٥/أولًا/أ).

العقوبة :تُفرض غرامات مالية على مرتكبي المخالفات، وتختلف قيمة الغرامة تبعًا لخطورة الفعل المخالف.

٢-الجنح المرورية:

تُعتبر الجنح المرورية أكثر خطورة من المخالفات، وتشمل الأفعال التي تهدد حياة الأفراد أو الممتلكات بشكل أكبر، لكنها لا تصل إلى مستوى الجنايات. أمثلة على ذلك:

أ-القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات :تؤثر هذه المواد على قدرة السائق على التحكم بالمركبة، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث. ويُعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة، أو بغرامة مالية لا تقل عن مئتي الف و لا تزيد عن خمسمائة الف دينار عراقي ، أو بكلتا العقوبتين معًا، وفقًا للمادة (٣٤/أولًا).

ب-القيادة بإهمال أو برعونة :مثل التجاوز الخطير أو القيادة بسرعات متهورة في المناطق السكنية. ويُعاقب عليها بالحبس لمدة لا تقل على سنة واحدة ولا تزيد عن ثلاث سنوات ، أو بغرامة مالية لا تزيد عن مليون دينار عراقي، أو بكلتا العقوبتين معًا، وفقًا للمادة (٣٥/ثانياً).

ج-التسبب في حادث مروري يؤدي إلى أضرار مادية أو إصابات جسدية :يُعاقب عليه القانون بالحبس أو الغرامة المالية وفقًا للمادة (٣٥/اولاً).

العقوبة :يعاقب مرتكبو الجنح المرورية بالحبس لمدة تتناسب مع جسامة الجريمة، أو بغرامة مالية، أو بكلتا العقوبتين معًا، وفقًا لطبيعة المخالفة ومدى خطورتها.

٣-الجنايات المرورية:

تُعتبر الجنايات المرورية أشد أنواع الجرائم المرورية خطورة، وتشمل الأفعال التي تتسبب في خسائر بشرية أو أضرار جسيمة جدًا ومن الأمثلة على ذلك:

أ-التسبب في حادث مروري يؤدي إلى وفاة شخص أو أكثر :من أخطر الجرائم المرورية التي قد تنتج عن الإهمال أو القيادة المتهورة. ويُعاقب عليها بالسجن لمدة لاتزيد عن سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة ملايين دينار وفقاً لما تضمنته المادة (٣٦/أولًا).

ب-القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات والتسبب في حادث مروري قاتل :يتضاعف العقاب في هذه الحالة بسبب اجتماع عاملين خطيرين هما القيادة تحت تأثير مواد محظورة والتسبب في وفاة شخص. ويُعاقب عليها بالسجن مدة لا تقل عن سبع سنوات و لا تزيد عن عشر سنوات و الغرامة لا تقل عن خمسة ملايين و لا تزيد عن تسعة ملايين دينار عراقي وفقًا للمادة (٣٦/ثالثاً).

ج-الفرار من موقع الحادث بعد التسبب في إصابات خطيرة أو وفيات :يُعتبر تهربًا من المسؤولية القانونية وقد يؤدي إلى تشديد العقوبة. ويُعاقب عليه بالسجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات ولا اكثر من عشر سنوات و غرامة مالية لا تزيد عن تسعة مليون دينار وفقًا للمادة (٣٦/ثالثًا).

العقوبة :تتراوح العقوبات على الجنايات المرورية بين:

- **السجن لمدة لا تقل عن عشرة سنوات بالإضافة للغرامة المالية** :في حالات التسبب في وفاة أكثر من شخص نتيجة سلوك متهور.
- **السجن لمدة لا تقل عن سبع سنوات** مع الغرامة: في بعض الجرائم التي ينتج عنها وفاة شخص أو أكثر دون تعمد، لكنها ناتجة عن إهمال جسيم أو رعونة. (المادة ٣٦ من قانون المرور ٢٠١٩).

مما سبق يمكن القول ان قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ يتعامل مع الجرائم المرورية بدرجات متفاوتة وفقًا لجسامتها وخطورتها، حيث صنّفها إلى مخالفات، وجنح، وجنايات مرورية ويهدف هذا التصنيف إلى تحقيق التوازن بين الردع والعقوبة بما يسهم في تقليل الحوادث المرورية وحماية الأرواح والممتلكات. فالمخالفات يُعاقب عليها بغرامات مالية، بينما الجنح قد تستوجب الحبس أو الغرامة، في حين أن الجنايات تستوجب عقوبات رادعة تصل إلى السجن المؤبد أو الإعدام .لذا، من الضروري التزام السائقين بقوانين المرور والقيادة الآمنة لتجنب الوقوع في المخالفات أو الجرائم التي قد تترتب عليها عقوبات جسيمة.

أهمية تصنيف الجرائم المرورية

يعتبر تصنيف الجرائم المرورية أمرًا بالغ الأهمية في النظام القانوني، حيث يساعد على:

١. **تحديد العقوبات المناسبة لكل نوع من الجرائم** : فالمخالفات البسيطة يمكن التعامل معها بالغرامات، بينما تستوجب الجرائم الجسيمة والمتعمدة عقوبات أكثر صرامة (عبد القادر، ٢٠١٥).

٢-**تحقيق الردع العام والخاص** :من خلال فرض عقوبات متدرجة تتناسب مع خطورة الفعل المرتكب، مما يسهم في تقليل معدلات الجرائم المرورية (الشريف، ٢٠١٩).

٣-**تحسين كفاءة تطبيق القانون** :عبر تصنيف الجرائم وتنظيم آليات المراقبة المرورية وفقًا لمستوى الخطورة، مما يسهم في تعزيز السلامة العامة (السنهوري، ٢٠٠٩).

٤-**رفع مستوى الوعي المجتمعي** :حيث يساعد نشر المعلومات حول خطورة الجرائم المرورية على تشجيع السائقين على الامتثال للقوانين والتصرف بمسؤولية (القحطاني، ٢٠١٧).

بشكل عام يمكن القول ان الجرائم المرورية تشكل تحديًا كبيرًا لأنظمة المرور والسلامة العامة، حيث تتسبب في خسائر بشرية ومادية كبيرة، لذا فإن التصنيف الدقيق لهذه الجرائم يساعد في وضع سياسات قانونية فعالة لمواجهتها ومن خلال فرض عقوبات متدرجة تتناسب مع درجة الخطورة، يمكن تحقيق التوازن بين الردع العام وحماية حقوق الأفراد والمجتمع، كما أن تعزيز التوعية المرورية والتشديد على تنفيذ القوانين يلعب دورًا محوريًا في الحد من الجرائم المرورية وتحقيق بيئة مرورية أكثر أمانًا.

المطلب الثاني: العلاقة بين الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية

تُعد الجرائم المرورية من الظواهر التي تؤثر بشكل مباشر على أمن وسلامة المجتمع، حيث تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية جسيمة. لذلك، فإن الإجراءات الجزائية تلعب دورًا أساسيًا في تنظيم كيفية التعامل مع هذه الجرائم وضمان تحقيق العدالة من خلال محاسبة المخالفين وفرض العقوبات المناسبة ووفقًا للتشريعات العراقية، فإن العلاقة بين الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية تستند إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد مسؤولية مرتكبي المخالفات المرورية والجهات المختصة بالنظر في هذه القضايا.

ويحدد قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ الأسس القانونية لتنظيم الجرائم المرورية، حيث يوضح الإجراءات الواجب اتباعها في حالات المخالفات الجسيمة مثل القيادة تحت تأثير الكحول، وتجاوز السرعة القانونية، والقيادة بدون ترخيص وتخضع هذه الجرائم للإجراءات الجزائية وفقًا لقانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١، الذي يبين كيفية التحقيق في الجرائم وإحالة القضايا إلى المحاكم المختصة .

وللبحث اكثر سوف نقوم بتقسيم المطلب إلى فرعين ندرس في الأول الاساس القانوني للإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية و يكون الثاني نطاق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية .

الفرع الأول: الأساس القانوني للإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية

تستند الإجراءات الجزائية المطبقة على الجرائم المرورية في العراق إلى مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف إلى تحقيق العدالة وردع المخالفين ويعد قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ هو التشريع الأساسي الذي ينظم الجرائم المرورية، حيث يحدد أنواع المخالفات والعقوبات المقررة لها، كما يوضح مسؤوليات الجهات المختصة في التحقيق والمحاكمة (القيسي، ٢٠٢٢).

أما فيما يتعلق بالإجراءات الجزائية، فإن قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل يحدد القواعد العامة التي تحكم كيفية التعامل مع الجرائم، بما في ذلك الجرائم المرورية ويشمل ذلك مراحل الضبط والتحقيق والمحاكمة وتنفيذ العقوبة. ويمنح القانون صلاحيات واسعة للشرطة والادعاء العام في التعامل مع الجرائم المرورية، حيث يجوز إلقاء القبض على السائق المخالف في حالات معينة مثل التسبب في وفاة شخص أو إصابة خطيرة نتيجة الإهمال أو القيادة المتهورة (الجبوري، ٢٠١٩).

بحسب قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩، تمر الدعوى الجزائية الخاصة بالجرائم المرورية بعدة مراحل أساسية، تتضمن: (حسين، ٢٠٢٢)

١-**مرحلة التحري وجمع الأدلة والتحقيق** :تبدأ بتلقي البلاغات والشكاوى المتعلقة بالجرائم المرورية، ثم يقوم مأمور الضبط القضائي (مثل الشرطة) بجمع الاستدلالات، ومعاينة مسرح الجريمة، والاستماع إلى أقوال الشهود، وضبط الأدلة. بعد جمع المعلومات الأولية، يتم إحالة القضية إلى الادعاء العام المختص للتحقيق. (حسين، ٢٠٢٢)

٢-**مرحلة التحقيق الابتدائي** :يتولى الادعاء العام استجواب المتهمين، والاستماع إلى إفاداتهم، وجمع المزيد من الأدلة إذا لزم الأمر. في هذه المرحلة، قد يتم اتخاذ قرارات بحبس المتهم احتياطيًا أو إطلاق سراحه بكفالة، وذلك وفقًا لما تقتضيه سير التحقيق. (حسين، ٢٠٢٢)

٣-**مرحلة المحاكمة** :بعد اكتمال التحقيقات، تُحال القضية إلى المحكمة المختصة، حيث تُعرض الأدلة والشهادات، ويتم استجواب المتهمين وبناءً على ذلك، تصدر المحكمة حكمها وفقًا للقانون. (حسين، ٢٠٢٢)

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن يتم الصلح في بعض الجرائم المرورية وفقًا لقانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩، مما يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجزائية بإجراءات مبسطة، بشرط عدم الإخلال الجسيم بالمصلحة العامة.

بشكل عام تعد الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية وفق القانون العراقي جزءًا أساسيًا من التنظيم القانوني لحماية الأرواح والممتلكات وتنظيم حركة السير ويستند تطبيق العقوبات إلى قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة

٢٠١٩، مع الاستناد إلى أحكام قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة١٩٧١ المعدل وقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ومن خلال تنفيذ هذه الإجراءات بشكل صارم، يسعى المشرّع العراقي إلى الحد من الحوادث المرورية وتعزيز الالتزام بقوانين السير.

الفرع الثاني: نطاق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية

تعد الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها النظام القانوني في العراق لضبط المخالفات والجنح والجنايات المرورية، وذلك لضمان تحقيق العدالة وحماية أرواح المواطنين وممتلكاتهم. ويستند نطاق تطبيق هذه الإجراءات إلى عدد من القوانين، أبرزها **قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩ وقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١**المعدل، إلى جانب بعض الأحكام الواردة في **قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩المعدل** .

ويحدد نطاق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية وفق عدة معايير، منها :**المكان، الأشخاص، والزمن**، بالإضافة إلى تصنيف الجرائم المرورية وفق جسامتها. وفيما يلي تفصيل لهذه الجوانب القانونية، مدعومة بالمواد القانونية ذات الصلة.

ويُقصد بالنطاق الموضوعي **الجرائم المشمولة بالإجراءات الجزائية وفقًا لنوع الجريمة المرورية المرتكبة**، ويشمل ذلك المخالفات كما ذكرنا سابقا، الجنح، والجنايات المرورية، حيث يحدد القانون العقوبات والإجراءات الخاصة بكل نوع. (الهاشمي، ٢٠١٩)

اما النطاق المكاني فيُقصد به **المكان الذي يتم فيه تطبيق الإجراءات الجزائية على الجرائم المرورية،** (الهاشمي، ٢٠١٩) وينص قانون المرور العراقي على أن هذه الإجراءات تطبق على جميع الجرائم التي تقع ضمن حدود **جمهورية العراق**، بما في ذلك: (قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩)

.الطرق العامة والداخلية :جميع الحوادث والمخالفات التي تقع في الشوارع الرئيسية والفرعية تخضع لقوانين المرور العراقية .

ويتعلق النطاق الشخصي بالأفراد الذين تنطبق عليهم الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية، وهم:

١-السائقون العراقيون :سواء كانوا من المواطنين أو المقيمين، وتطبق عليهم العقوبات المنصوص عليها في القانون العراقي.

٢-السائقون الأجانب : ومنهم موظفو السلك الدبلوماسي و القنصلي و موظفو الهيئات و المنظمات الدولية و افراد اسرهم المقيمين معهم يطبق عليهم المادة ٢٤ من قانون المرور العراقي.

بينما يشير **النطاق الزمني** إلى الفترة التي يمكن خلالها اتخاذ الإجراءات القانونية ضد مرتكب الجريمة المرورية. ولم ينص قانون المرور العراقي على حالات انقضاء الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية بشكل واضح و صريح و هنا يطبق قانون العقوبات العام و **قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لعام ١٩٧١ المعدل وفق ما تضمنته (المادة ٣٠٠)**، التي حددت حالات انقضاء الدعوى الجزائية بوفاة المتهم أو صدور حكم الإدانة او البراءة أو عدم المسؤولية او العفو او الافراج عنه , أو وقف الاجراءات نهائيا ,أو ما نص القانون عليه من حالات اخرى .

بشكل عام القانون العراقي يحدد نطاق تطبيق الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية وفقًا لمجموعة من المعايير، تشمل النطاق الموضوعي والمكاني والشخصي والزمني وتطبق هذه الإجراءات لضمان العدالة ومعاقبة

المخالفين والحد من الحوادث المرورية وتعتمد الأحكام الخاصة بهذه الإجراءات على قانون المرور العراقي رقم (٨) لسنة ٢٠١٩، وقانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١المعدل ، وقانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩المعدل .

ويتولى الادعاء العام التحقيق في الجرائم المرورية الجسيمة، حيث تعمل على جمع الأدلة واستدعاء الشهود والاستماع إلى أقوال المتهمين وتتم إحالة القضايا إلى محاكم الجنح أو الجنايات حسب خطورة الفعل المرتكب، كما أن مديرية المرور لها صلاحيات في ضبط المخالفات وتنفيذ الأحكام الصادرة بحق المخالفين (الهاشمي، ٢٠١٩).

ويعد القضاء العراقي مسؤولًا عن الفصل في القضايا المرورية، حيث تتولى المحاكم المختصة إصدار الأحكام المناسبة بناءً على الأدلة المقدمة وتحرص المحاكم على تطبيق الإجراءات الجزائية وفقًا لمبدأ العدالة وحماية حقوق الأفراد، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ التدابير القانونية الرادعة للحد من الجرائم المرورية (البغدادي، ٢٠٢٠).

ومما سبق يمكن القول أن العلاقة بين الجرائم المرورية والإجراءات الجزائية في العراق تستند إلى مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم التحقيق والمحاكمة في القضايا المرورية ويلعب كل من قانون المرور وقانون أصول المحاكمات الجزائية دورًا أساسيًا في تحديد آليات التعامل مع المخالفات المرورية، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، ومن الضروري العمل على تعزيز الوعي بالقوانين المرورية وأهمية احترامها، إلى جانب تطوير الإجراءات الجزائية لضمان سرعة وفعالية الفصل في القضايا المرورية، مما يساهم في تقليل الحوادث وتعزيز السلامة العامة.

المبحث الثاني

مراحل الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية

تعد الدعوى الجزائية الإطار القانوني الذي يحدد كيفية التعامل مع الجرائم المرورية، حيث تمر بعدة مراحل بدءًا من جمع الأدلة والتحقيق الأولي، مرورًا بإحالة القضية إلى المحكمة، وانتهاءً بصدور الحكم وتنفيذه، وتُشكِّل هذه المراحل سلسلة من الإجراءات القانونية التي تهدف إلى تحقيق العدالة وضمان معاقبة مرتكبي الجرائم المرورية وفقًا للقانون العراقي. وتبدأ هذه الإجراءات بالمرحلة التحضيرية، والتي تشمل جمع الأدلة وإجراء التحقيق الأولي لتحديد المسؤولية الجنائية للسائق أو الأطراف الأخرى المتورطة في الحادث المروري كما تلعب جهات الضبط القضائي، مثل الشرطة والادعاء العام، دورًا محوريًا في هذه المرحلة، إذ تتولى مسؤولية التحقيق وجمع الأدلة والتأكد من استيفاء جميع المتطلبات القانونية قبل إحالة القضية إلى المحكمة المختصة.

وفي هذا المبحث، سيتم التطرق إلى المراحل المختلفة التي تمر بها الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية، مع التركيز على دور الجهات المعنية في كل مرحلة والإجراءات القانونية التي يتم اتخاذها لضمان تحقيق العدالة.

المطلب الاول: المرحلة التحضيرية للدعوى الجزائية

تُعتبر المرحلة التحضيرية للدعوى الجزائية من أهم مراحل التقاضي، حيث يتم خلالها جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الأولية للتأكد من وقوع الجريمة المرورية وتحديد هوية المسؤول عنها، وتُعد هذه المرحلة ضرورية لضمان سلامة الإجراءات القانونية، وتفادي أي أخطاء قد تؤثر على مسار الدعوى الجزائية لاحقًا.

و للحديث عن هذا المطلب سوف نبحث فيه من خلال فرعين نخصص الأول لجمع الادلة و التحقيق الأولي و الثاني دور جهات الضبط القضائي في المرحلة التحضيرية

الفرع الاول: جمع الأدلة والتحقيق الأولي

تعد عملية جمع الأدلة والتحقيق الأولي في الجرائم المرورية من المراحل الأساسية التي تهدف إلى توضيح ملابسات الحادث المروري وتحديد المسؤولية الجنائية للمتورطين. وتتم هذه العملية من خلال سلسلة من الإجراءات التي تشمل جمع الأدلة من مسرح الجريمة، وسماع الشهود، وإعداد التقارير الفنية حول الحادث (القيسي، ٢٠٢١).

اولا: إجراءات جمع الأدلة

تعتمد عملية جمع الأدلة في الجرائم المرورية على عدة مصادر قانونية وتقنية، لضمان دقة التحقيق وتقديم الأدلة الكافية للقضاء. ومن بين أهم إجراءات جمع الأدلة:

١- معاينة مسرح الجريمة

تعد من اهم الخطوات الواجب القيام بها للتأكد من وقوع الجريمة , ويجب ان تكون المعاينة فورية .حيث تتولى الشرطة المختصة مسؤولية الانتقال الفوري إلى مكان وقوع الحادث المروري، و تقوم بمعاينة موقع الحادث، و جمع الادلة ,و توثيقها , و المحافظة عليها من التلف او العبث بها وتحديد الأضرار الناجمة عنه، وتصوير الأدلة المادية مثل آثار الفرامل أو الأضرار التي لحقت بالمركبات .(الهاشمي، ٢٠٢٠).

٢- سماع أقوال الشهود :

يعتبر الاستماع إلى الشهود الذين كانوا حاضرين أثناء وقوع الحادث من أهم الوسائل التي تساعد في تحديد المسؤولية، وتظهر اهمية الشهادات المقدمة من الاشخاص المتواجدين بمكان الحادث عند وقوعه من خلال اعتبارها ادلة رئيسية في اثبات وقوع الحادث و تحديد المسؤولية , و بشكل خاص عندما لا يتوفر تسجيلات لكاميرات مراقبة او تضارب بالإفادات بين الاطراف , و المعلومات المهمة التي يقدمونها عن ظروف الحادث مثل (السرعة الزائدة , عدم الالتزام بالإشارات المرورية) ,كما يتم توثيق شهاداتهم ضمن محاضر رسمية للاستفادة منها خلال المحاكمة (العزاوي، ٢٠٢١).

٣-: التقارير الفنية

تعتبر من الادلة الرئيسية لتحديد المسؤولية في الحوادث المرورية , و كيفية وقوعها , و توضح الظروف الفنية للحادث, و تساعد في تحديد على من تقع المسؤولية من بين الاطراف , او تحديد نسبة المسؤولية لكل طرف عندما تكون المسؤولية مشتركة .

فيتم إعداد تقارير فنية من قبل خبراء مختصين، تتضمن تحليلاً للحادث بناءً على المعطيات المتاحة، مثل سرعة المركبة قبل الاصطدام، واتجاه السير، ومدى التزام السائق بقواعد المرور (البغدادي، ٢٠٢٢).

٤- الفحوصات الطبية والتقارير البيولوجية:

في حالات الاشتباه بتعاطي السائق لـ مواد مخدرة أو كحولية قبل أو أثناء القيادة، تُعد الفحوصات الطبية

والتقارير البيولوجية عنصراً أساسياً في إثبات الجريمة المرورية، حيث تُظهر مدى تأثير هذه المواد على قدرة السائق، مما قد يكون سبباً مباشراً في وقوع الحادث. (السامرائي، ٢٠٢١).

ثانيا: التحقيق الأولي ودوره في الجرائم المرورية

يُعد التحقيق الأولي إجراءً ضروريًا للتأكد من توافر العناصر القانونية للجريمة المرورية، ويهدف إلى توفير الأساس القانوني لإحالة القضية إلى المحكمة المختصة. وتشمل هذه المرحلة ما يلي:

١ : تحديد المسؤولية القانونية :

يسعى التحقيق الأولي إلى تحديد ما إذا كان السائق قد ارتكب مخالفة مرورية (تجاوز السرعة المحددة , عدم الالتزام بإشارات المرور , القيادة تحت تأثير الكحول ,عدم اعطاء الاولوية للمشاة او المركبات الاخرى) أدت إلى وقوع الحادث، وذلك من خلال مقارنة الأدلة المتوفرة مع نصوص القانون العراقي لتحديد ما إذا كانت الأفعال المرتكبة تُشكل مخالفة أو جناية مرورية. (السعدي، ٢٠٢٠).

٢ : تقييم الأضرار الناتجة عن الحادث :

يتم في هذه المرحلة تقييم الأضرار البشرية والمادية، من قبل لجنة مختصه مشكلة بأمر قضائي تضم في عضويتها خبراء من عدة اختصاصات وتحديد ما إذا كانت تستوجب تعويضًا مدنيًا أو إجراءات جزائية ضد السائق المخالف و توزيع المسؤولية بين الأطراف ,وتقدم تقريرا يحتوي على وصف دقيق للأضرار , و القيمة المالية لها, و توصيات بشأن التعويضات عنها. (القيسي، ٢٠٢١).

٣: إعداد محاضر التحقيق :

تُعد هذه المحاضر وثائق رسمية تتضمن سجلًا كاملاً لإجراءات التحقيق, وجميع الأدلة والمعلومات التي تم جمعها خلال التحقيق، و تقارير الخبراء والمعاينات الميدانية وتُستخدم كأدلة أثناء المحاكمة. وتعد محاضر التحقيق الركيزة الأساسية للعدالة المرورية، حيث تضمن شفافية الإجراءات وحفظ الحقوق. ويتطلب إعدادها الدقة والموضوعية والالتزام الكامل بالإجراءات القانونية لضمان حجيتها القضائية. (الهاشمي، ٢٠٢٠).

الفرع الثاني: دور جهات الضبط القضائي في المرحلة التحضيرية

تعتبر جهات الضبط القضائي الركيزة الأساسية في تنفيذ القوانين المتعلقة بالجرائم المرورية، حيث تمتلك صلاحيات قانونية واسعة تشمل التحقيق في المخالفات، ضبط المتهمين، والتحفظ على الأدلة. وتأتي أهمية دور هذه الجهات في قدرتها على ضمان تطبيق القوانين بفعالية، مما يسهم في الحد من الحوادث المرورية ومعاقبة المخالفين.

وتتوزع مهام جهات الضبط القضائي بين شرطة المرور، التي تتولى تنفيذ القوانين على أرض الواقع، والادعاء العام، الذي يشرف على سلامة الإجراءات القانونية ويتخذ القرارات بشأن تحريك الدعوى الجزائية. وتمثل هذه الجهات نقطة الارتكاز في تحقيق العدالة المرورية، حيث يعمل كل طرف وفق اختصاصاته القانونية لضمان محاكمة عادلة للمخالفين، ومنع الإفلات من العقاب، وتحقيق الردع العام والخاص.

اولا: صلاحيات الشرطة والجهات المختصة

تلعب شرطة المرور دورًا رئيسيًا في الحد من الجرائم المرورية وإنفاذ القوانين المتعلقة بها ويعتمد نجاح النظام القانوني في هذا المجال على مدى كفاءة الشرطة في أداء مهامها، ومدى قدرتها على تنفيذ القوانين المرورية بحزم وشفافية. ومن أهم الصلاحيات التي تتمتع بها الشرطة والجهات المختصة ما يلي:

١ : ضبط المتهمين في الجرائم المرورية

يحق لعناصر شرطة المرور توقيف السائقين الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم مرورية، خاصة إذا كانت المخالفة تشكل خطرًا على السلامة العامة، مثل القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات، تجاوز السرعة القانونية، أو التسبب في حادث مميت (الكبيسي، ٢٠٢١). وتتم هذه العملية وفقًا للإجراءات القانونية التي تضمن احترام حقوق الأفراد وفي الوقت نفسه فرض هيبة القانون.

٢- تحرير محاضر المخالفات وتحويلها إلى الجهات المختصة

تُعد محاضر المخالفات المرورية وثائق رسمية تُوثق تفاصيل الحوادث المرورية والمخالفات القانونية، حيث تتضمن بيانات السائق، المخالفة المرتكبة، والشهود إن وجدوا. ويتم إحالة هذه المحاضر إلى الجهات القضائية المختصة للنظر فيها واتخاذ القرار المناسب بشأنها (العزاوي، ٢٠٢١).

٣- مراقبة الطرق باستخدام التكنولوجيا الحديثة

مع التطور التكنولوجي، أصبح لشرطة المرور أدوات متقدمة لمراقبة الطرق وضبط المخالفين، مثل كاميرات المراقبة والرادارات التي تكشف عن تجاوزات السرعة، ونظام التعرف على لوحات السيارات لضبط المركبات المطلوبة أمنيًا. وتساعد هذه الوسائل الحديثة في تقليل نسبة المخالفات المرورية من خلال تعزيز فعالية الرقابة المرورية (الجبوري، ٢٠٢٠).

٤- تقديم الدعم الفوري لحوادث الطرق

إضافة إلى دورها في فرض القانون، تساهم شرطة المرور في إنقاذ الأرواح من خلال الاستجابة الفورية لحوادث الطرق، وإسعاف المصابين، وتأمين المكان لمنع وقوع حوادث أخرى. كما تقوم بفتح الطرق بعد الحوادث لتجنب عرقلة السير، مما يضمن استمرار حركة المرور بسلاسة (السعدي، ٢٠١٩).

ثانيا: دور الادعاء العام في الإشراف على التحقيق

يُعتبر الادعاء العام أحد أهم الهيئات القانونية التي تساهم في تحقيق العدالة في الجرائم المرورية، حيث يقوم بالإشراف على التحقيقات للتأكد من سلامة الإجراءات القانونية المتبعة، ومنع أي تجاوزات قد تؤثر على سير العدالة. وتتمثل أبرز أدواره فيما يلي:

١: مراقبة قانونية الإجراءات

يضمن الادعاء العام أن جميع إجراءات التحقيق في الجرائم المرورية تتم وفقًا للقوانين الجنائية السارية، حيث يراقب عمل الشرطة أثناء جمع الأدلة والتأكد من صحة الإجراءات المتخذة، مثل توقيف المشتبه بهم واستجوابهم بطريقة قانونية تحفظ حقوقهم القانونية والدستورية (البغدادي، ٢٠٢٢).

٢: تقييم الأدلة ومدى كفايتها للإدانة

يقوم الادعاء العام بدراسة الأدلة التي جمعتها الشرطة، بما في ذلك التقارير الفنية، شهادات الشهود، وتسجيلات الكاميرات، بهدف التحقق من مدى كفايتها لإقامة الدعوى ضد المتهم فإذا تبين أن الأدلة غير كافية، قد يتم حفظ القضية أو طلب أدلة إضافية لتعزيز موقف الادعاء العام. (السعدي، ٢٠١٩).

٣: تحريك الدعوى الجزائية أمام المحكمة المختصة

بناءً على تقييم الأدلة، يقرر الادعاء العام ما إذا كان ينبغي تحريك الدعوى الجزائية ضد المتهم أو حفظ القضية فإذا ثبت تورط السائق في الجريمة المرورية، تتم إحالة الملف إلى المحكمة المختصة للنظر في القضية وإصدار الحكم المناسب وفقًا للقوانين النافذة (القيسي، ٢٠٢١).

٤: توجيه التهم وتقديم لوائح الاتهام

بعد اكتمال التحقيق، يقوم الادعاء العام بصياغة لوائح الاتهام التي تتضمن تفاصيل الجريمة، المواد القانونية التي تم انتهاكها، والعقوبات المحتملة. وتعتبر هذه

اللوائح الأساس الذي تستند إليه المحكمة عند النظر في القضية وإصدار الحكم النهائي (الجبوري، ٢٠٢٠).

من خلال استعراضي لدور جهات الضبط القضائي في المرحلة التحضيرية، يتبين لي أن نجاح النظام القضائي في التعامل مع الجرائم المرورية يعتمد على مدى كفاءة وتنسيق عمل الشرطة والادعاء العام فالشرطة تمثل الجهة التنفيذية التي تتولى ضبط المخالفين وجمع الأدلة، بينما يقوم الادعاء العام بالإشراف على التحقيق والتأكد من عدالة الإجراءات القانونية المتبعة.

ويؤكد الباحث على أهمية تطوير آليات العمل بين هاتين الجهتين، من خلال تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتدريب الكوادر القانونية على أحدث الأساليب في التحقيق وجمع الأدلة كما يوصي الباحث بضرورة وضع آليات قانونية تضمن سرعة إنجاز القضايا المرورية دون الإخلال بضمانات المحاكمة العادلة، مما يسهم في تحقيق الردع العام وتقليل نسب الجرائم المرورية في المجتمع.

مما سبق يمكن القول ان المرحلة التحضيرية في الجرائم المرورية تشكل حجر الأساس في تحقيق العدالة، حيث يتم فيها جمع الأدلة وإجراء التحقيقات الأولية لتحديد المسؤولية القانونية للمتهمين وتلعب الشرطة والادعاء العام دورًا أساسيًا في ضمان دقة التحقيق وسلامة الإجراءات القانونية ومع التطور التكنولوجي، أصبحت أدوات التحقيق أكثر دقة، مما يسهم في تقليل الأخطاء القضائية وضمان إنفاذ القانون بفعالية.

المطلب الثاني: المرحلة الابتدائية للدعوى الجزائية

تمثل المرحلة الابتدائية للدعوى الجزائية في الجرائم المرورية نقطة تحول أساسية في مسار التقاضي، حيث تنتقل القضية من مرحلة التحقيق وجمع الأدلة إلى مرحلة المحاكمة أمام القضاء وتُعد هذه المرحلة ذات أهمية بالغة كونها تحدد مدى مشروعية الإحالة إلى القضاء، والإجراءات المتبعة خلالها، وضمانات تحقيق العدالة للمتهم والمجتمع.

ويعتبر الادعاء العام الجهة المسؤولة عن فحص نتائج التحقيقات الأولية واتخاذ القرار بشأن إحالة القضية إلى المحكمة المختصة، وهو ما يتم وفق شروط وإجراءات قانونية محددة، وعند الإحالة تبدأ المحاكمة الابتدائية والتي تهدف إلى التحقق من الأدلة المقدمة والاستماع إلى أطراف الدعوى لإصدار حكم عادل يتناسب مع خطورة الجريمة المرتكبة.

وسوف نقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين الأول : احالة الدعوى إلى القضاء والفرع الثاني نخصصه الى المحاكم الابتدائية في الجرائم المرورية

الفرع الأول: إحالة الدعوى إلى القضاء

تعني إحالة الدعوى الجزائية إلى القضاء نقلها رسميًا من مرحلة التحقيق الأولي إلى المحاكمة، حيث يتم تقديم المتهم أمام المحكمة المختصة للنظر في التهم الموجهة إليه واتخاذ القرار القانوني المناسب بشأنه وتتم هذه الإحالة وفقًا لشروط قانونية وإجرائية تضمن نزاهة العدالة وتحقق التوازن بين حماية المجتمع وضمان حقوق المتهم. ويمكن تقسيم الفرع إلى فقرتين الأولى: شروط و اجراءات الاحالة الثانية: دور الادعاء العام في الاحالة

اولا: شروط وإجراءات الإحالة

لكي تتم إحالة الدعوى الجزائية المتعلقة بالجرائم المرورية إلى المحكمة المختصة، يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط التي تضمن قانونية الإجراء وعدالة المحاكمة، ومن هذه الشروط:

١- شروط إحالة الدعوى إلى المحكمة، وتتمثل فيما يلي:

أ-وجود أدلة كافية ضد المتهم

حيث لا يمكن إحالة الدعوى إلى المحكمة ما لم تتوفر أدلة واضحة ومقبولة قانونياً، مثل تقارير الحوادث المرورية، شهادات الشهود، تسجيلات كاميرات المراقبة، وفحوصات الطب الشرعي في حال وجود إصابات أو وفيات (الكبيسي، ٢٠٢١).

فالأدلة يجب أن تكون محصلة بشكل قانوني وخالية من أي انتهاكات لحقوق المتهم، فكلما كانت الأدلة مثبتة بطريقه قانونية وعلمية لا لبس فيها تساعد القضاء على أتخاذ القرار المناسب وتطبيق القانون بما يحقق العدالة ويضمن حقوق جميع الأطراف كون الأدلة الناقصة أو المشوبة تساعد في إفلات الجاني من العقاب وقد يتم إسقاط القضية بسبب بطلان الإجراءات (السعدي، ٢٠٢٠).

ب-تحديد الاختصاص القضائي

تنص القوانين العراقية على ضرورة تحديد المحكمة المختصة بنظر القضية، حيث يتم التفريق بين المخالفات البسيطة التي تنظرها محاكم الجنح، والجرائم المرورية الجسيمة التي تصل عقوبتها إلى مستوى الجنايات والتي تنظرها محاكم الجنايات , حيث أن تحديد الاختصاص القضائي وإحالة كل قضية إلى القضاء المختص يساعد بفصل الدعوى خلال مدة زمنية أقصر ويمنع تنازع الاختصاص الذي يؤثر بشكل سلبي على سير الدعوى. (القيسي، ٢٠٢١).

ج-عدم تعارض الإحالة مع مبدأ عدم ازدواجية المحاكمة

ولا يجوز محاكمة المتهم مرتين على نفس الفعل، ما لم تكن هناك أسباب قانونية جديدة تستدعي إعادة النظر في القضية أو ظهور أدلة جديدة متعلقة بالقضية , أو تبين وجود خطأ جسيم في الاجراءات . (البغدادي، ٢٠٢٢).

مما يوازن بين مصلحة المجتمع في معاقبة المجرمين وحقوق الأفراد في العدالة، مع مرونة محدودة لتصحيح الأخطاء القضائية.

٢: إجراءات الإحالة

تتم إحالة الدعوى الجزائية في الجرائم المرورية وفق مجموعة من الإجراءات القانونية التي تضمن سلامة المحاكمة وعدالتها، ومن هذه الإجراءات:

أ-إعداد ملف القضية :

حيث يتم تجميع جميع الأدلة المتعلقة بالجريمة، بما في ذلك تقارير الشرطة، شهادات الشهود، الفحوص الطبية، وتقارير الخبراء ويجب أن يتضمن الملف تقريرًا من جهات التحقيق يوضح ظروف الحادث وأسبابه ومدى تورط المتهم فيه (الجبوري، ٢٠٢٠).

ب-تقييم القضية من قبل الادعاء العام

يقوم الادعاء العام بمراجعة الملف ودراسة الأدلة المتوفرة لتحديد ما إذا كانت كافية لإحالة الدعوى إلى المحكمة (العزاوي، ٢٠٢٠) وإذا تبين أن الأدلة غير كافية، فقد يتم حفظ القضية أو طلب استكمال التحقيق لجمع المزيد من المعلومات.

ج-إصدار قرار الإحالة

قرار الإحالة يمثل المرحلة الانتقالية بين التحقيق الابتدائي والمحاكمة، حيث يقرر الادعاء العام أن الأدلة كافية لمحاكمة المتهم، ويقوم بإحالة القضية إلى المحكمة المختصة بناءً على نتائج التقييم، و إبلاغ المتهم رسميًا بالتهم الموجهة إليه ومكان وتاريخ الجلسة الأولى للمحاكمة (العبيدي، ٢٠١٩).

د-إخطار الأطراف المعنية

يتم تبليغ جميع الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المتهم، المجني عليه، والشهود، لضمان حضورهم الجلسات القضائية (الكبيسي، ٢٠٢١).

ثانيا: دور الادعاء العام في الإحالة

يعد الادعاء العام الجهة الأساسية المسؤولة عن الإشراف على القضايا الجزائية، بما في ذلك الجرائم المرورية. ويتمثل دوره في التأكد من أن جميع الإجراءات المتبعة تتفق مع القانون العراقي، كما يتولى مسؤولية تحريك الدعوى ومتابعتها أمام القضاء.

١: تقييم الأدلة قبل الإحالة

أ–يعد تدقيق الأدلة من قبل الادعاء العام خطوة حاسمة قبل اتخاذ قرار إحالة المتهم إلى المحاكمة. وتتم هذه المرحلة وفق ضوابط قانونية دقيقة لضمان عدالة الإجراءات وحماية حقوق المتهم , حيث يقوم الادعاء العام بمراجعة الأدلة المقدمة من جهات التحقيق، والتأكد من أنها تكفي لإحالة المتهم إلى المحاكمة.

ب–في حال عدم كفاية الأدلة، يمكن للادعاء العام أن يطلب استكمال التحقيق قبل اتخاذ قرار الإحالة , حيث إن هذا الإجراء يكفل تحقيق العدالة دون التسرع في إحالة قضية غير مستكملة للأدلة القاطعة .(القيسي، ٢٠٢١).

٢: اتخاذ قرار الإحالة

أ–بعد دراسة القضية، يقرر الادعاء العام ما إذا كان سيتم إحالة القضية إلى المحكمة أم حفظها لعدم وجود أدلة كافية.

ب–في حالة الجرائم المرورية الجسيمة، مثل الحوادث التي تؤدي إلى وفيات أو إصابات خطيرة، يقوم الادعاء العام بتكييف التهمة وفقًا لقوانين العقوبات المرورية (البغدادي، ٢٠٢٢).

٣– الرقابة على سير التحقيقات

أ–يشرف الادعاء العام على عمل الشرطة والأجهزة المختصة في جمع الأدلة لضمان عدم حدوث أي تجاوزات قانونية.

ب–يحق له طلب إعادة التحقيق إذا تبين أن هناك نقصًا في المعلومات أو خللًا في الإجراءات (السعدي، ٢٠٢٠).

٤: متابعة القضية أثناء المحاكمة

أ–بعد إحالة القضية إلى المحكمة، يستمر الادعاء العام في متابعة القضية وتمثيل الحق العام أمام القضاء، حيث يقدم الأدلة والشهود ويدافع عن قرار الإحالة (الكبيسي، ٢٠٢١).

ب–يمكنه أيضًا الطعن في الأحكام إذا رأى أن الحكم لم يكن متناسبًا مع خطورة الجريمة المرتكبة.

ويمكن القول أن دور الادعاء العام في الإحالة يعد محوريًا في ضمان تحقيق العدالة في الجرائم المرورية، حيث أن التقييم الدقيق للأدلة والتحقيقات يسهم في تقليل احتمالية إدانة الأبرياء أو إفلات الجناة الحقيقيين من العقاب كما يؤكد الباحث على أهمية تدريب وكلاء الادعاء العام على المستجدات القانونية والتقنيات الحديثة، مثل تحليل تسجيلات كاميرات المراقبة والاستعانة بالخبراء في إعادة تمثيل الحوادث المرورية، لضمان دقة القرارات المتخذة في مرحلة الإحالة.

الفرع الثاني: المحاكمة الابتدائية في الجرائم المرورية

تعد المحاكمة الابتدائية المرحلة التي يتم فيها الفصل في القضية بناءً على الأدلة المطروحة من قبل الادعاء العام والدفاع، حيث تستند المحكمة في إصدار الحكم إلى مبادئ العدالة وضمانات المحاكمة العادلة وتتميز هذه المرحلة بأنها توفر للمتهم فرصة للدفاع عن نفسه، وللمحكمة سلطة تقديرية في تحديد العقوبة المناسبة بناءً على ملابسات القضية.

اولا: إجراءات المحاكمة

تعد إجراءات المحاكمة مرحلة جوهرية في تحقيق العدالة وضمان حقوق جميع الأطراف، حيث تهدف إلى فحص الأدلة والاستماع إلى الأقوال قبل إصدار الحكم ويمر انعقاد المحاكمة بعدة خطوات قانونية تضمن الشفافية والنزاهة وفقًا للتشريعات المعمول بها كما يلي:

١: انعقاد جلسة المحاكمة

بعد إحالة القضية من الادعاء العام إلى المحكمة المختصة، يتم تحديد موعد لجلسة المحاكمة، ويتم إخطار جميع الأطراف المعنية، بمن فيهم المتهم، المجني عليه، الشهود، والخبراء الذين قد يكون لهم دور في توضيح ملابسات القضية (الكبيسي، ٢٠٢١).

وتلتزم المحكمة بإجراء المحاكمة بشكل علني، ما لم تقتضِ الضرورة القانونية عقد الجلسات بصورة سرية، كما هو الحال في القضايا التي تمس النظام العام أو قضايا القاصرين (السعدي، ٢٠٢٠).

٢: سماع أطراف الدعوى

تبدأ المحاكمة بسماع أقوال الادعاء العام، حيث يعرض ممثل الادعاء الوقائع، ويقدم الأدلة والشهادات التي تثبت التهمة الموجهة إلى المتهم (البغدادي، ٢٠٢٢).

ثم يتم الاستماع إلى المتهم، الذي يحق له الدفاع عن نفسه شخصيًا أو من خلال محامٍ يمثله، ويمكنه تقديم الأدلة أو طلب استجواب الشهود أو الاعتراض على بعض الأدلة المقدمة من قبل الادعاء (القيسي، ٢٠٢١).

وفي حال وجود طرف متضرر (مثل المجني عليه في الحوادث المرورية)، يتم إعطاؤه الفرصة لعرض وجهة نظره، سواء عبر الحضور الشخصي أو من خلال محاميه.

٣: مناقشة الأدلة وفحصها

تتم مناقشة الأدلة التي قدمها الادعاء العام والدفاع، ويتم فحص تقارير الشرطة، والفحوصات الطبية، وتسجيلات كاميرات المراقبة، وتقارير الخبراء الفنيين إذا كانت هناك حاجة لتوضيح الجوانب التقنية للحادث (العبيدي، ٢٠١٩) وللمحكمة سلطة استدعاء شهود إضافيين أو طلب تقارير جديدة لضمان أن جميع الجوانب المتعلقة بالقضية قد تم تناولها بالشكل المناسب (العزاوي، ٢٠٢٠).

٤- إصدار الحكم

بعد الاستماع إلى جميع الأطراف، تقوم المحكمة بمداولة القضية وإصدار حكمها بناءً على الأدلة المقدمة والتشريعات المعمول بها، فإذا ثبتت إدانة المتهم يتم تحديد العقوبة وفقًا لخطورة الجريمة المرورية، ويمكن أن تتراوح بين الغرامات المالية والسجن وسحب رخصة القيادة، وفقًا للقانون العراقي (الجبوري، ٢٠٢٠).

وفي حال عدم كفاية الأدلة أو وجود شك معقول، يتم إصدار حكم بالبراءة لمصلحة المتهم وفقًا لمبدأ "الشك يفسر لصالح المتهم" (القيسي، ٢٠٢١).

مما سبق يمكن القول أن إجراءات المحاكمة الابتدائية في الجرائم المرورية يجب أن تراعي التوازن بين تحقيق العدالة وضمان حقوق المتهم كما يؤكد على ضرورة تحديث القوانين بما يتناسب مع التطورات الحديثة، مثل الاعتماد على التكنولوجيا في رصد المخالفات وتوثيق الحوادث. إضافةً إلى ذلك، ينبغي أن تركز المحاكم على العقوبات الإصلاحية والتأهيلية، مثل فرض برامج إعادة التأهيل الإلزامية للسائقين المخالفين، بدلاً من الاعتماد الحصري على العقوبات التقليدية.

ثانيا: حقوق المتهم أثناء المحاكمة

في أي دعوى جنائية، يتمتع المتهم بمجموعة من الحقوق التي تهدف إلى تحقيق العدالة وضمان محاكمة

عادلة. وفي الجرائم المرورية، تتجلى هذه الحقوق في عدة جوانب أساسية يضمنها القانون العراقي.

١: الحق في افتراض البراءة: وفقًا للمبادئ العامة في القانون العراقي، يُعتبر كل شخص بريئًا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي (البغدادي، ٢٠٢٢). وهذا يعني أن عبء الإثبات يقع على الادعاء العام، وليس على المتهم، وعليه يجب تقديم أدلة قوية لإثبات وقوع الجريمة.

٢: الحق في الدفاع: يحق للمتهم أن يدافع عن نفسه سواء شخصيًا أو من خلال محامٍ يمثله، ويمكنه طلب استجواب الشهود أو تقديم أدلة جديدة لصالحه (السعدي، ٢٠٢٠). كما يحق له الاعتراض على أي إجراء قانوني يراه غير عادل أو يخالف القوانين المعمول بها.

٣: الحق في محاكمة علنية ومنصفة: المحاكمات يجب أن تُجرى في جلسات علنية إلا في حالات استثنائية تتطلب السرية لحماية النظام العام أو المجني عليهم، لا سيما في قضايا القاصرين (الكبيسي، ٢٠٢١). كما يجب أن تكون المحاكمة منصفة، بحيث تُتاح الفرصة لجميع الأطراف لعرض وجهات نظرهم دون تمييز أو تحيز.

٤: الحق في الاستئناف: في حال صدور حكم بالإدانة، يحق للمتهم الطعن فيه أمام محكمة الاستئناف إذا وجد أن هناك خطأ قانونيًا أو سوء تقدير في الأدلة المقدمة (القيسي، ٢٠٢١). حيث يتيح هذا الحق فرصة جديدة لمراجعة القضية وإعادة تقييم الأدلة.

ومما سبق يمكن القول أن حقوق المتهم في الجرائم المرورية يجب أن تخضع لتطوير مستمر يتناسب مع التقدم في التقنيات القانونية ووسائل الإثبات الحديثة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل حوادث المرور كما يشدد الباحث على ضرورة تدريب المحامين والقضاة على القوانين المرورية الحديثة لضمان تحقيق العدالة بشكل أكثر دقة وكفاءة.

مما سبق يتبين لنا أن المحاكمات تمر بعدة مراحل تبدأ بالإحالة وتنتهي بإصدار الحكم كما أكد البحث على أهمية حماية حقوق المتهم وضمان عدالة الإجراءات وفقًا للقانون العراقي، مع ضرورة تحديث القوانين بما يتناسب مع التطورات الحديثة في عالم المرور.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، تتجلى الأهمية الكبرى للجرائم المرورية كإحدى القضايا الحاسمة التي تواجه المجتمعات الحديثة ففي عالم يشهد تزايدًا مستمرًا في أعداد المركبات وتوسعًا في المدن، تصبح هذه الجرائم أكثر تعقيدًا، وتؤثر على مختلف جوانب الحياة البشرية، سواء كانت على صعيد الأرواح البشرية أو الاقتصاد أو حتى على مستوى تماسك المجتمع وإن فهم طبيعة هذه الجرائم وطريقة التعامل معها في إطار النظام القضائي يتطلب تحليلاً دقيقًا للتشريعات والإجراءات المتعلقة بها، بالإضافة إلى تقييم مستمر للواقع الفعلي الذي نعيشه.

ومن خلال هذا البحث، تبين أن الدعوى الجزائية المتعلقة بالجرائم المرورية تتطلب مزيدًا من التأطير القانوني والتشريعي اذ إن الإجراءات القانونية المتبعة في هذا المجال على الرغم من أهميتها، قد تواجه عددًا من التحديات التي تؤثر على فعالية تنفيذها ومن أبرز هذه التحديات نجد القصور في التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية بتنفيذ القوانين، سواء كانت شرطة المرور، أو الادعاء العام، أو المحاكم، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تأخير الإجراءات القضائية وتعثر إنفاذ العقوبات كما أن التفاوت في تطبيق القوانين بين المناطق والأجهزة المختلفة يعد عائقًا آخر يجب معالجته.

أما من حيث دور التشريعات في مكافحة الجرائم المرورية، فهناك ضرورة كبيرة لتطوير هذه التشريعات

بشكل يتماشى مع التحديات الحالية والمستقبلية فالتطورات التكنولوجية مثل السيارات الذاتية القيادة أو الطائرات الصغيرة، تضع ضغوطًا جديدة على القوانين الحالية. لذلك، يتعين على المشرعين العمل بشكل دائم على تحديث القوانين لتواكب هذه التطورات، وذلك لضمان فعالية الردع وتطبيق العدالة.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية، تظهر الحاجة الملحة إلى تحسين كفاءة النظام القضائي في القضايا المتعلقة بالجرائم المرورية حيث يعد تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف المترتبة على القضايا أحد الحلول التي يمكن أن تساهم في تحقيق العدالة بشكل أسرع وأدق، إضافة إلى ذلك فإن التغلب على التحديات المتعلقة بتوفير الخبرات الفنية اللازمة للتحقيق في الحوادث المرورية أو تحديد المسؤولية بدقة يحتاج إلى تحسين الأنظمة التدريبية للمختصين.

النتائج:

بناءً على ما سبق، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

١-إن التشريعات المرورية تُعدّ الركيزة الأساسية للحد من الجرائم المرورية وحماية الأرواح والممتلكات لكن تلك التشريعات بحاجة إلى مزيد من التطوير لتصبح أكثر شمولية وفعالية في معالجة الجرائم المرورية.

٢-يواجه النظام القضائي العديد من التحديات في التعامل مع الجرائم المرورية، ومنها ضعف التنسيق بين الجهات المختصة، وتعقيد الإجراءات القانونية، وطول أمد المحاكمات، مما يعرقل تحقيق العدالة والردع في كثير من الحالات.

٣-تبرز الحاجة الملحة لزيادة الوعي المجتمعي والإعلامي بالقوانين المرورية وأهمية احترام قواعد المرور، حيث إن الوعي هو العنصر الأساسي في الحد من وقوع الجرائم المرورية قبل حدوثها.

٤-أظهرت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا في إدارة المخالفات المرورية وتحسين الإجراءات الجزائية يساعد بشكل كبير في تسريع العمليات وتقليل التحديات المرتبطة بالممارسات التقليدية.

٥-يتطلب حل مشكلة الجرائم المرورية تكامل الجهود بين مختلف الجهات، بما في ذلك الشرطة والمرور والقضاء، لضمان تطبيق القوانين بشكل فعال.

التوصيات:

ويوصى البحث إلى ما يلي:

١-يجب أن تكون التشريعات المرورية أكثر شمولًا ووضوحًا، مع تعزيز العقوبات بما يتناسب مع نوع وحجم الجريمة. من الضروري إضافة نصوص قانونية تواكب التطورات التكنولوجية في مجال السيارات، مثل القوانين المتعلقة بالقيادة الذاتية أو السيارات الكهربائية.

٢-ينبغي تحسين التنسيق بين مختلف الجهات المختصة بتنفيذ القوانين المرورية، مثل الشرطة، والمرور، والجهات القضائية، بما يساهم في سرعة إنجاز الإجراءات وتقليل الفجوات في تنفيذ القوانين.

٣-يجب أن يتم تكثيف حملات التوعية المجتمعية بالتعاون مع المدارس، والجامعات، ووسائل الإعلام، لتعريف المواطنين بأهمية القوانين المرورية وضرورة احترامها من أجل الحد من الحوادث.

٤-ينبغي استخدام التكنولوجيا في تحسين إدارة المخالفات المرورية، مثل أنظمة المراقبة الإلكترونية، وتطبيقات الهواتف الذكية التي تسهل على المواطنين الامتثال للقوانين.

٥-من الضروري تدريب العاملين في الجهات المعنية بتطبيق القوانين المرورية، مثل رجال الشرطة، على التعامل مع الجرائم المرورية بكفاءة واحترافية، وكذلك زيادة الموارد البشرية المدربة في هذا المجال.

٦-يجب على الجهات المعنية بمكافحة الجرائم المرورية تبني حلول مبتكرة تعتمد على أساليب جديدة لتقليل الحوادث، مثل تقنيات القيادة الذكية، وتحليل البيانات المرورية، والذكاء الاصطناعي لتحديد المناطق الأكثر خطورة.

٧-أرى أن يضيف المشرع العراقي مادة قانونية في قانون العقوبات العام العراقي تشدد العقوبة على الجرائم المرورية الجسيمة.

٨-يرى الباحث تشديد العقوبة على الافعال الواردة بالمادة ٣٥(/ثانيا) من قانون المرور رقم ٨ لعام ٢٠١٩ كون العقوبة غير متناسبة مع جسامة الفعل و نتيجته .

المراجع:

<u>المراجع العربية:</u>

أولاً: الكتب

١-العواد، محمد. (٢٠٢٠). "الإجراءات الجزائية في الجرائم المرورية: دراسة تحليلية مقارنة". دار الفكر القانوني.

٢-العامري، خالد. (٢٠٢٠). القانون المروري والجرائم المتعلقة به. دار الفكر القانوني.

٣-العساف، ناصر (٢٠١٩). السلامة المرورية في ضوء التشريعات الحديثة. دار النشر العربية.

٤-المهنا، يوسف (٢٠١٨). أحكام المخالفات المرورية في القوانين الحديثة. دار النهضة العربية.

٥-السعدي، أحمد (٢٠١٧). أثر التشريعات المرورية على الحد من الحوادث. المركز العربي للدراسات القانونية.

٦-عبد القادر، حسن (٢٠١٥). الجرائم المرورية: دراسة قانونية مقارنة. دار الفكر العربي.

٧-القحطاني، عبد الله (٢٠١٧). الجرائم المرورية بين التشريع والتطبيق. دار المطبوعات القانونية.

٨-السنهوري، عبد الرزاق (٢٠٠٩). القانون الجنائي العام والخاص. دار النهضة العربية.

٩-لشريف، محمد (٢٠١٩). إجراءات التقاضي في المخالفات المرورية. المركز العربي للدراسات القانونية.

١٠-الهاشمي، محمد. (٢٠١٩). الانعكاسات النفسية للحوادث المرورية على المصابين. دار النشر

١١-السعدي، وليد. (٢٠٢٠). الإجراءات الجزائية في القانون العراقي. دار الجيل العربي.

١٢القيسي، سامي. (٢٠٢٢). التشريعات المرورية في العراق: دراسة تحليلية. مجلة الدراسات القانونية، ١٧(٢)، ٨٨-١٠٤.

١٣-الجبوري، مصطفى. (٢٠١٩). القانون الجنائي والإجراءات المرورية. المعهد العربي للدراسات القانونية.

١٤-الكبيسي، حيدر. (٢٠٢١). الجرائم المرورية في العراق: دراسة مقارنة. دار الثقافة للنشر.

١٥-السامرائي، عمر. (٢٠٢٢). العدالة المرورية والإجراءات الجزائية في التشريعات الحديثة. المركز العربي للبحوث القانونية.

١٦-البغدادي، عبد الله. (٢٠٢٠). التشريع الجنائي وأثره في تنظيم المرور. وزارة العدل العراقية.

١٧-الرافعي، عادل. (٢٠١٠). "قانون المرور: ملاحظات على التشريعات في الدول العربية". مجلة الدراسات القانونية.

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A/

ثانياً: القوانين

١- قانون المرور العراقي رقم ٨ لسنة ٢٠١٩.

٢-قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣لسنة ١٩٧١المعدل.

ثالثاً: المقالات والدراسات

١-محاماة نت. (٢٠٢٣). قراءة قانونية في الجرائم المرورية – القانون العراقي. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٠م بالساعة ٢١:٠٠من :
https://www.mohamah.net/law/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82/

١. محاماة نت. (٢٠٢٢). نصوص ومواد قانون المرور العراقي. تم الاسترجاع بتاريخ ٢٠٢٥/٣/١٨م بالساعة ١٦:٠٠ من :
https://www.mohamah.net/law/%D9%86%D8%B5%D9%88%D8%B5-%D9%88-%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%8F%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%B1-